إصدارات

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية

دولة الكويت - نوفمبر 2018

السلسلة 11 العدد 2

المخصصات والإحتياطيات
Provisions & Reserves

يعتبر مفهوم المخصصات والاحتياطيات وأهمية التفريق بينهما من الموضوعات الهامة، لتأثيرهما على نتيجة أعمال المنشأة وعلى الوعاء الضريبي لها وعلى تصوير المركز المالي. كما أن الخلط بينهما وعدم التمييز يؤثر على صافي الربح ويؤثر بالتالي على التوزيعات وعلى رقم الضرائب الواجب دفعها. ولهذا سنحاول في هذا العدد أن نميز ونفرق بينهما ونتعرف أكثر على كل من المخصصات والاحتياطيات بشكل مفصل.

محاور العدد:

- تعريف المخصص والاحتياطي
- أسباب تكوين المخصص والاحتياطي
- التمييز بين المخصصات والاحتياطيات
- الفروق بين المخصص والاحتياطي
- كيفية معالجة كل من المخصص والإحتياطى وإظهاره بالقوائم المالية
- أهم المخصصات والاحتياطيات طبيعتها واستخداماتها:
- المخصصات
  - المخصصات المتعلقة بأصول المشروع
  - المخصصات المتعلقة بإلتزامات المشروع
- الاحتياطيات
  - طرق تبويب الاحتياطيات
  - شرح موجز لأهم الاحتياطيات

تعريف المخصص

هو كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من أجل مقابلة إهلاك (النقص في قيمة الأصل) أو تجديد الأصول الثابتة أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول، أو بهدف مقابلة إلتزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة .

تعريف الاحتياطي

هو كل مبلغ يحتجز من الأرباح الصافية لغير الأغراض التي يكون من أجلها المخصص وذلك لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة (مثل دعم المركز المالي للمشروع، تمويل سداد إلتزامات).

أسباب تكوين المخصص

1- مقابلة النقص فى قيمة الأصول الثابتة (الاهلاك).

2- مقابلة تجديد الأصول الثابتة.

3- مقابلة النقص المؤكد الحدوث فى قيمة الأصول والذى يمكن التعرف عليه ولا يمكن تحديد قيمته بدقة (مثل مخصص الديون المعدومة).

4- مقابلة النقص المحتمل الحدوث مستقبلاً فى قيمة الأصول (مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار بضاعة، مخصص هبوط أسعار أوراق مالية).

5- مقابلة إلتزامات مؤكدة يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة (مثل مخصص الضرائب).

6- مقابلة إلتزام محتمل الحدوث (مثل مخصص التعويضات).

أسباب تكوين الإحتياطي

1- تدعيم المركز المالي للمنشأة (مثل الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام).

2- المساعدة فى تنفيذ سياسة إدارية معينة (مثل إحتياطي التجديدات والتوسعات، إحتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة).

3- إحتياطيات تهدف إلى مساعدة الدولة فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية (مثل إحتياطي شراء السندات الحكومية).

التمييز بين المخصصات والإحتياطيات

يمكن التمييز بين المخصصات والإحتياطيات على أساس المصدر الذي تكون منه الأموال، فالأموال التي تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح تعتبر مخصصات، بينما الأموال التي تحجز من الربح تعتبر إحتياطيات، وإن المخصصات تعتبر في هذه الحالة نفقات ويجب أن تحمل على إيرادات الفترة بينما الإحتياطيات تعتبر إستخدام للربح وليس عبء عليه، لكن الأساس الذي يعتبر ملائماً للتمييز بين المخصص والإحتياطي هو الحالة التي يتم فيها القياس فإذا كان القياس يتم في ظروف التأكد فإنه في هذه الحالة لا يكون هناك دافع لحجز أي أموال نتيجة أنه لن يكون هناك مشكلة عدم تأكد، لكن إذا كان القياس يتم تحت ظروف المخاطره فإن المبالغ التي تكون في هذه الحالة تعتبر مخصصات بينما إذا كان القياس يتم تحت ظروف عدم التأكد فإن الأموال التي تكون لمواجهة حالات عدم التأكد تعتبر إحتياطيات.

الفروق بين المخصص والإحتياطي

1- المخصص يعتبر من الأعباء التي يجب تحميلها للإيراد قبل الوصول لصافى أرباح أو صافى خسائر المشروع (أي أنه يتم تكوينه بغض النظر عن نتيجة النشاط من صافى ربح أو صافى خسارة) .أما الاحتياطي فيعتبر توزيع للربح (وعلى ذلك فإنه يلزم تحقيق المشروع صافى ربح حتى يتم تكوين الاحتياطي).

2- المخصص يظهر في حساب المتاجرة (مثل مخصص هبوط أسعار البضاعة) أو في حساب الأرباح والخسائر (مثل باقي أنواع المخصصات) باعتباره عبئاً على الإيرادات، كما يظهر المخصص في الميزانية في جانب الخصوم أو في جانب الأصول مطروحاً من الأصول المختصة. أما الاحتياطي فيظهر في حساب توزيع الأرباح باعتباره استعمالاً للربح، كما يظهر في الميزانية في جانب الخصوم.

3- المخصص يهدف إلى مقابلة النقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الإلتزامات أو الخسائر التي يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة أما الاحتياطي فيتم تكوينه بهدف تدعيم المركز المالي للمشروع أو تنفيذاً لسياسة إدارية معينة أو لمساعدة الدولة في تدبير الموارد المالية اللازمة لها.

4- المخصص مصدره إيرادات المشروع أما الاحتياطي فمصدرة أرباح المشروع العادية والأرباح الرأسمالية.

5- عدم تكوين المخصص أو عدم كفاية المبلغ المكون يؤثر على نتيجة أعمال المشروع ويؤدى إلى تضخيم الأرباح واحتوائها على أرباح صورية بمقدار قيمة المخصص أو بمقدار النقص في قيمته، وعلى العكس من ذلك فإن المغالاة في تكوين المخصص يؤدى إلى انخفاض أرباح المشروع بمقدار المغالاة في قيمة المخصص، وفى كلتا الحالتين فإن المخصص يؤثر على نتيجة أعمال المشروع. أما الاحتياطي فلا يؤثر تكوينه أو عدم تكوينه على نتيجة أعمال المشروع حيث أنه توزيع للربح.

6- التحديد الدقيق لقيمة المخصص يؤدى إلى إظهار المركز المالي السليم للمشروع أما المخصص فلا يؤثر على سلامة المركز المالي للمشروع.

7- المخصص يكون لمقابلة نقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الإلتزامات وبالتالي فلا يقابله أي حقوق أو موجودات أما الاحتياطي فهو أرباح أعيد استثمارها في المشروع في شكل موجودات وأصول أو خارج المشروع في شكل استثمارات ولذلك فإن الاحتياطي يقابله أصول حقيقية.

كيفية معالجة كل من المخصص والإحتياطي وإظهاره بالقوائم المالية

- المخصص يظهر فى حساب المتاجرة (مثل مخصص هبوط أسعار البضاعة) أو فى حساب الأرباح والخسائر (مثل باقى أنواع المخصصات) باعتبارة عبئاً على الإيرادات، كما يظهر المخصص فى الميزانية فى جانب الخصوم أو فى جانب الأصول مطروحاً من الأصول المختصة.
- أما الاحتياطي فيظهر فى حساب توزيع الأرباح باعتباره استعمالاً للربح، كما يظهر فى الميزانية فى جانب الخصوم.

أهم المخصصات والإحتياطيات طبيعتها واستخداماتها

أولاً: المخصصات Provisions

المخصصات المتعلقة بأصول المشروع:

1- مخصصات لمقابلة النقص الفعلى الذى تتعرض له الأصول: ويندرج تحت هذا النوع من المخصصات:

مخصص الأصول الثابتة حيث أن الأصول الثابتة تتعرض للنقص فى قيمتها خلال عمرها الإنتاجى نتيجة استعمالها أو مضى المدة عليها أو التقادم الذى يلحق بها.

2- مخصصات تكون لمقابلة النقص المؤكد الحدوث فى قيم الأصول ولا يمكن تحديد مقدارها بدقة: ومن أمثلة هذا النوع من المخصصات:

مخصص الديون المعدومة الذى يكون لمقابلة نقص مؤكد الحدوث فى أرصدة العملاء نتيجة توقف بعض العملاء عن سداد الديون المستحقة عليهم للمشروع فى تاريخ استحقاقها ولكن لا يمكن تحديد مقدار ذلك بدقة بسبب عدم انتهاء إجراءات التفليسة بعد.

3- المخصصات التى تكون لمقابلة النقص المحتمل الحدوث مستقبلاً فى قيم الأصول:

وفى هذا النوع من المخصصات يتم تكوين المخصص لمقابلة نقص محتمل الحدوث وليس مؤكد فى قيم الأصول ومن أمثلة هذه المخصصات:

مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها: ويكون مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها لمقابلة احتمال توقف أحد العملاء عن سداد الدين المستحق عليه فى تاريخ الاستحقاق الذى لم يحل بعد.

مخصص هبوط أسعار البضاعة: ويكون لمقابلة احتمال انخفاض سعر السوق للبضائع التى يتاجر فيها المشروع عن سعر تكلفتها وهو يعتبر مخصص لمقابلة الخسائر التى من المحتمل حدوثها مستقبلاً وذلك عندما تتبع المنشأة تقويم البضاعة بسعر التكلفة دائماً.

مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية: ويكون على استثمارات الأوراق المالية المشتراه بقصد إعادة بيعها، وهذا النوع من الأصول من المحتمل أن تنخفض القيمة السوقية لها فى تاريخ إعداد الميزانية عن القيمة الدفترية، لذا يكون مخصص الهبوط لمقابلة احتمال حدوث هذا الانخفاض مستقبلاً.

المخصصات المتعلقة بإلتزامات المشروع:

المخصصات التى تكون لمقابلة إلتزامات مؤكدة: هناك بعض الإلتزامات المؤكدة التى ستلتزم بها المنشأة مستقبلاً ولكن لا يمكن تحديد مقدارها بدقة مثل:

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى لا يمكن تحديدها على وجه الدقة فى نهاية السنة المالية التى تستحق عنها، إلا أنها مؤكدة بمجرد تحقيق الأرباح حيث أنه غالباً ما تقوم مصلحة الضرائب بإجراء تعديلات على الربح المحاسبي المعد طبقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها والذى قد يتعارض مع تعليمات المصلحة مما يجعل الوعاء الضريبي محل جدل بين المشروع ومصلحة الضرائب ولا يمكن التحقق منه بشكل قاطع وقت إعداد الحسابات الختامية والميزانية.

المخصصات التى تكون محتملة الحدوث لمقابلة إلتزامات مستقبلاً:

مخصص التأمين الداخلي: والذى تكونه الشركات الكبيرة صاحبة رأس المال الضخم والعمل الواسع وخاصة شركات الملاحة التى قد تفضل بدلاً من التأمين لدى إحدى شركات التأمين أن تلجأ إلى عمل ذلك المخصص وترحل إليه بصفة دورية المبالغ التى تراها الإدارة بديلاً لأقساط التأمين وتستخدم الأموال المجمعة فى هذا المخصص فى تغطية أية خسائر تتعرض لها أصولها، ويفضل أن تقوم المنشأة بإستثمار أموال هذا المخصص فى إستثمارات خارجية تؤدى إلى توفير السيولة النقدية عند بيعها وقت حدوث خسائر.

مخصص التعويضات: ويكون هذا المخصص حيث يوجد عنصر عدم التأكد كما فى حالة صدور حكم المحكمة الإبتدائية بدفع تعويض مع وجود احتمال نقض هذا الحكم فى محاكم الاستئناف.

ثانياً: الاحتياطيات Reserves

تبوب الاحتياطيات:

1- من حيث مدى الإلزام بتكوينها:

- **إحتياطيات إلزامية:** مثل احتياطي قانوني، احتياطي شراء سندات حكومية، احتياطي نظامي.
- **احتياطيات اختيارية:** مثل الإحتياطي العام، إحتياطي الطوارئ.

2- من حيث الهدف بتكوينها:

- تدعيم المركز المالي للمنشأة مثل: الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام.
- تنفيذ سياسات إدارية مثل: إحتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة وإحتياطي التوسعات.
- تنفيذ خطة التنمية الإقتصادية للدولة مثل: إحتياطي شراء السندات الحكومية.

3- من حيث مصدرها:

- إحتياطيات إيرادية مثل: الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام وشراء سندات حكومية.
- إحتياطيات رأسمالية مثل: تكون هذه الإحتياطيات لمواجهة خسائر غير عادية أو إهلاك الشهر.

4- من حيث مكان استثمارها:

- داخل الشركة مثل: الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي.
- خارج الشركة مثل: إحتياطي شراء سندات حكومية.

5- من حيث مدى الإفصاح عنها:

- إحتياطيات معلنة وتشمل جميع أنواع الإحتياطيات السابق ذكرها.
- إحتياطيات سرية

شرح موجز لأهم هذه الإحتياطيات:

1- الإحتياطي القانوني

يمثل الإحتياطي القانوني تلك الأموال التي تحجز من الأرباح طبقاً لنص القانون المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات في الدولة أو طبقاً لما ينص عليه القانون النظامي للشركة ذاتها، وقد ينص القانون النظامي لبعض الشركات على حجم احتياطيات معينة بنسبة أعلى من النسبة التي تحددها القوانين، وفي هذه الحالة يجب أن ترحل الزيادة إلى حسابات خاصة تحت تسويات مختلفة مثل الاحتياطي النظامي أو الاحتياطي الإتفاقي ولكن يلاحظ في هذه الحالة أن الزيادة تعتبر من طبيعة الاحتياطي القانوني وكل الفرق أن هذه الزيادة حجزت على أساس نصوص القانون النظامي للشركة وطبقاً لذلك فإنه يفضل أن ترحل كل الاحتياطيات التي تحجزها الشركة بناء على نص القانون إلى حساب الإحتياطي القانوني سواء تلك التي تكون بناء على نصوص قوانين الشركات في الدولة أو بناء على النص القانوني النظامي للشركة ذاتها.

وتكون الإحتياطيات بهدف مواجهة الخسائر غير العادية التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة ظروف غير متوقعه ولذلك فإنه من الضروري ألا تستخدم الاحتياطيات القانونية في غير الغرض وعلى سبيل المثال تغطية بعض الخسائر أو المصروفات العادية أو تستخدم في إجراء توزيعات على المساهمين، لكن يمكن استخدام الاحتياطيات القانونية فقط في تعويض النقص الذي قد يحدث لبعض أصول الشركة نتيجة تعرضها لأخطار لم تكن متوقعة .

2- الإحتياطي العام

يكون الإحتياطي العام بهدف تدعيم المركز المالي للشركة وجعلها أكثر قدرة على مواجهة أي ظروف غير عادية، ويكون الاحتياطي العام بناء على موافقة الجمعية العمومية وتمثل الأموال المتجمعة من الاحتياطي العام مصدر تمويل داخلي للشركة وبالتالي تدعم المركز المالي لها، ويمكن للشركة أن تستخدم الاحتياطي العام لمواجهة الخسائر أو إجراء التوسيعات ومن ناحية أخرى فإنه يمكن استخدام الاحتياطي العام في إجراء توزيعات على المساهمين للحفاظ على معدلات التوزيع المعتادة، ويختلف الاحتياطي العام في ذلك عن الاحتياطي القانوني الذي يعتبر غير قابل للتوزيع على المساهمين وإن كان يشترك معه في أن الغرض الأساسي من التكوين هو تدعيم المركز المالي للشركة.

3- الإحتياطي الرأسمالي

يتكون الإحتياطي الرأسمالي من الإيرادات التي تنشأ بسبب عمليات لا تتعلق بالنشاط العادي للشركة، أو نتيجة عمليات تتصل بالأصول الثابتة أو الإلتزامات وعلى سبيل المثال فإن الكسب قد ينشأ عن عمليات تتعلق ببيع بعض الأصول الثابتة نتيجة الإستغناء عنها أو اتخاذ قرار باستبدالها أو إعادة تقييم الأصول الثابتة، أو التعويضات التي تحصلها الشركة مقابل الشهرة أو مقابل العلامة التجارية وكل هذه الإيرادات لها طبيعة الكسب الرأسمالي ولا تدخل ضمن الأرباح العادية التي تحققها الشركة نتيجة ممارستها لنشاطها العادي، ونفس الشيء فقد يكون هناك إيرادات تنتج عن سداد بعض الإلتزامات الثابتة بأقل من قيمتها الإسمية وذلك كما هو الحال عند شراء الشركة لسنداتها بأقل من القيمة الإسمية وبناء على ذلك فإن الاحتياطي الرأسمالي يتكون من الإيرادات التي تتعلق بعمليات رأسمالية ولا تدخل ضمن الأرباح العادية للشركة.

وإذا كانت الأموال التي يتكون منها الاحتياطي الرأسمالي تعتبر من طبيعة الإيرادات غير القابلة للتوزيع فإنه من الضروري ألا يستخدم الاحتياطي الرأسمالي في إجراء أي توزيعات على المساهمين ولكن يخصص لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد تحدث في المستقبل ويظل يستخدم في أعمال الشركة طالما كانت مستمرة في نشاطها.

4- إحتياطي التوسيعات

تلجأ الشركات إلى تكوين إحتياطي لمقابلة النفقات اللازمة لشراء بعض الأصول الثابتة أو المتداولة للتوسع في أعمال الشركة وتلجأ إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال لتنفيذ أهدافها التوسعية ويلاحظ أن احتياطي التوسيعات يرحل إلى الاحتياطي العام إذا تبقى منه رصيد بعد استخدامه في شراء الأصول اللازمة للتوسيعات التي تراها الشركة ضرورية، وترحيل الرصيد في هذه الحالة إلى الاحتياطي العام يكون بسبب أن احتياطي التوسيعات قد استنفذ الغرض منه.

5- إحتياطي رد السندات

يتكون إحتياطي رد السندات بهدف توفير الأموال اللازمة لرد قيمة السندات في مواعيد استحقاقها وتكوين هذا الاحتياطي يضمن من ناحيته لحملة السندات حصولهم على قيمة سنداتهم عند حلول مواعيد استحقاقها ويضمن من ناحية أخرى إلا يتأثر رأس المال العامل بالشركة نتيجة سدادها لقيمة السندات، وإذا استخدم الاحتياطي

في سداد جميع السندات وتبقى منه بعد ذلك رصيد فإن الاحتياطي في هذه الحالة قد استنفذ الغرض منه ويرحل الرصيد المتبقي إلى الاحتياطي العام.

6- الإحتياطي السري

تنشأ الاحتياطيات السرية نتيجة استخدام الإدارة لوسائل تؤدي إلى إظهار حقوق المساهمين في الميزانية بأقل من القيمة الحقيقية ومن الوسائل التي تؤدي إلى وجود إحتياطيات سرية:

- المغالاة في تحديد قيمة المخصصات.
- إهلاك المصروفات الرأسمالية مرة واحدة من الأرباح أو على عدد من السنوات أقل من تلك السنوات التي تنتفع بالمصروفات.
- اثبات الأصول الثابتة بأقل من قيمتها الفعلية.
- اثبات الإلتزامات بأكثر من قيمتها الفعلية.

ويؤيد فريق من المحاسبين وجود الاحتياطيات السرية وذلك على أساس أنها تؤدي الى زيادة قدرة الشركة على مواجهة المشاكل التي تقابلها في حالات الكساد ويمكنها من الاستمرار في نشاطها وسداد إلتزاماتها بينما يعارض فريق آخر من المحاسبين تكوين الاحتياطيات السرية على أساس أنها تمكن الإدارة من إخفاء خسائرها التي يمكن أن تتحقق لاحقاً وتؤدي أيضاَ إلى أن القوائم المالية لا تعبر عن حقيقة نتائج الأعمال ولا عن المركز المالي.

المصادر:

- **منتدى شبكة المحاسبين العرب – ديسمبر 2011.**
- **مدونة المحاسب الأول – 21 / فبراير / 2010.**
- **منتدى المحاسب العربي**

المخصصات والاحتياطيات ومعالجتها محاسبياً – 22 / يناير / 2013.

معهد الدراسات المصرفية

INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait

تلفون: 22901100 965+ - فاكس: 22466430 965+

البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw

ibs_kuwait IBSKuwait